الحرف29

Waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

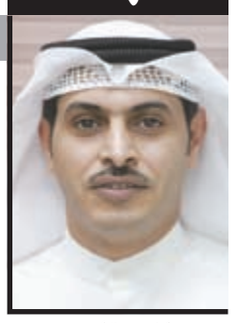

المتقاعدون.. مواطنون درجة أولى

توجه حميد لبعض النواب الذين بدأوا يتحركون من أجل زيادة الدعم للمتقاعدين وهو الخبر الذي أوردته «الأنباء» في عددها أمس حول نية مجوعة نيابية لتقديم مقترحات لزيادة دعم أبناء هذه الفئة أو إعفائهم من الرسوم الحكومية المختلفة، والحقيقة أن هذه النية جاءت متأخرة جدا، ويفترض أن تتم إضافة مقترحات أكبر للمتقاعدين، وأهمها اليوم هي زيادة رواتبهم بشكل استثنائي، خاصة أن أكثر من 70٪ من المتقاعدين استقالوا من أعمالهم قبل الزيادات الأخيرة ما جعل رواتبهم أقل من نظرائهم المتقاعدين الذين تقاعدوا بعدهم، ولنأخذ مثالا بسيطا وواضحا من متقاعدي «الداخلية» مثلا منهم من تقاعد قبل قرار الامتيازات ومنهم من تقاعد بعده، فمن تقاعد بعده حصل على جميع الامتيازات ولكن من تقاعد قبله خسرها كلها.

وهناك أيضا عمال النفط، هناك من تقاعد قبل امتيازات عمال النفط وهناك من تقاعد بعده أيضا، ووقعت ذات المشكلة، وهناك متقاعدون خرجوا من الخدمة ورواتبهم أكثر من 2300 دينار ولكن اليوم لا يحصلون إلا على نصفها، ومع النصف أغلبهم لايزال يدفع قسط منزله الذي حصل عليه بعد 14 أو 16 سنة من الانتظار، أي أن راتبه بعد الخصومات لن يتجاوز الـ 600 دينار ومع حسم الأقساط والالتزامات والكهرباء والماء فلن يتبقى له سوى أقل من 250 دينارا، وأغلب المتقاعدين على هذه الحالة، قضوا أكثر من 25 عاما «طرق المعاش» وخرجوا من العمل براتب «لا يكاد يكفي الحاجة».

□□□

المتقاعدون هم الشريحة المنسية في الكويت، بل إنهم الشريحة المطحونة بحق، رغم أنه يفترض أن تتم معاملتهم من حيث الامتيازات المالية بشكل أفضل، خاصة في ظل قانون التقاعد الجديد الذي لا يتيح للموظف الكويتي التقاعد إلا بعد أن يكون قد حمل معه 23 مرضا مزمنا و6 أمراض قاتلة، ليخرج بعدها على أعتاب الستين أو قد تخطاها بعتبتين، بعد أن نثر أحلى وأجمل سنين عمره لأكثر من 25 أو 30 عاما في خدمة وطنه، ويخرج بعدها مسنًا يطرق أبواب الشيخوخة، هؤلاء لهم حق معنوي وأدبي ومالي أيضا على الدولة. هؤلاء يجب أن تقوم الحكومة بإعادة النظر في رواتبهم من جديد وإعادة تقييمها ودراستها، بل على المجلس أيضا أن يقوم بدراسة حالة المرتبات التي يحصل عليها المتقاعدون الكويتيون إذ أنها لا تتناسب أبدا مع حالة الغلاء العامة للبلد، ويجب أن يتم وضع معايير محددة لزيادة رواتبهم بما يتواءم مع متغيرات الحياة، فليس لأغلبهم سوى راتبهم الذي لا يزيد ولا ينقص، راتب كما ذكرت لا يتبقى منه سوى بضع عشرات لا تكفي حتى لأغراض الجمعية.

هل فكرت الحكومة في أن تعمل مسحا عشوائيا على هؤلاء المتقاعدين؟ طبعا لا لم تفكر ولن تفكر، لأنها ترى أن هؤلاء المتقاعدين قد تقاضوا حقوقهم كاملة غير منقوصة، لأن حكومتنا وكل الحكومات العربية للأسف تتعامل مع المتقاعدين وفق منطوق «أجر مقابل عمل» والحقيقة أن السنين التي يقضيها الموظف في العمل والتي لا تقل عن ربع قرن من الزمان لا تقدر بثمن، والمسألة ليست في منحه مكافأة نهاية خدمة بعشرين أو ثلاثين أو حتى خمسين ألفا وراتبا تقاعديا هو نصف راتبه وكأن الدولة تمنّ عليه، لا بل على العكس، المتقاعد هو صاحب المنة على الحكومة، وإن كانت لا منة له على بلده بمفهوم شامل، ولكن أعني إن كان التقييم تقييما ماديا فالمتقاعد هو صاحب الفضل لا الحكومة وليس الجهات التي تصرف راتبه التقاعدي.

المتقاعدون يصنفون على أنهم مواطنون درجة أولى في البلدان الغربية، ويتم تقديرهم بشكل كبير خاصة في الدوائر الحكومية بل حتى شركات الخدمات الخاصة تميزهم، واذكر أنه عندما سافرت إلى واشنطن وجدت تذاكر المتاحف العامة والخاصة تمنح خصما 50٪ للطلبة.. والمتقاعدين.

عندنا المتقاعد لا يحصل على هذه الامتيازات، وأرجو وكما ذكرت أن تبادر الحكومة للبدء في عملية تقييم واسعة لرواتب المتقاعدين في جميع القطاعات وأن تنصفهم... ماديا.

من طرائف التناقض الحكومي تجاه المتقاعدين أو بالأصح فكرة التقاعد بشكل عام، فقد خرجت الحكومة عام 2001 بقانون دعم رواتب المتقاعدين، وخرجت وزارة المالية يومها تقول ان زيادة رواتب المتقاعدين ستكلف الدولة أكثر من 500 مليون دينار، وأكدت يومها التأمينات الاجتماعية أنه يجب أن يتم رفع سن التقاعد في البلد بحجة «الاستفادة من الخبرات البشرية»، والحكومة اليوم ترى بتقاعد من أمضى 30 عاما في منصب قيادي هو لمنح «الطاقات الشابة والدماء الجديدة فرصة»، صحيح أنها «حكومة وبكيفها» ولكن يجب ألا يصل التناقض إلى هذا الحد الصارخ، مرة تريد «تفنيش» الناس بحجة الدماء الشابة ومرة تريدهم أن يقضوا أطول فترة مدة ممكنة إلى درجة أن التأمينات قدمت دراسة عام 2002 لرفع سن تقاعد المرأة إلى 55 عاما.

نبض الشارع

dstoory32@hotmail.com
مشاري محمد العلوش

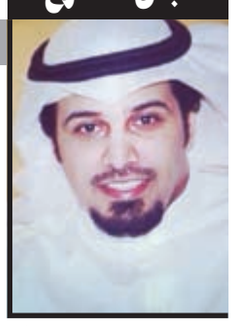

وصمة عار

لأول مرة أجد نفسي عاجزا عن الإمساك بقلمي للكتابة، فمشاعر العار والخذلان والحزن والانكسار تقبع فوق صدورنا وتخيم على نفوسنا وتلجم ألسنتنا وتجفف محابرنا، رغم أننا في أحد أعياد المسلمين التي ينبغي أن تسبغ علينا الفرح والسرور، إلا أن مصيبتنا فيما يحدث لأشقائنا بفلسطين أكبر وأشد من ان نتحملها أو نتغاضى عنها.

وستظل هذه المشاعر تلاحقنا في حياتنا وبعد مماتنا، إزاء قضية اعتدنا على مدى 66 عاما ألا نرى حلولا لها من دولنا العربية إلا ببيانات الشجب والاستنكار، ومبادرات الهدنة والتهدئة، وكلها لا تخدم قضيتنا العادلة، بل الأدهى والأمر أنها تصب في صالح الكيان الصهيوني المغتصب الغادر الغاشم.

هدنة بسيطة لعدة ساعات كانت كفيلة بتعرية العرب جميعا وفضح تخاذلهم، بل تواطؤهم ضد الأبرياء العزل في قطاع غزة، أما المجتمع الدولي فقد تعرت سوءاته ومؤامراته ضد الإسلام والمسلمين، فهذا المجتمع الدولي يقلب الحقائق ويزيف الأمور لمصلحة الصهاينة، وبدلا من أن يطالب بعودة الحق الفلسطيني والعربي من براثن المحتل الغاصب نراه يدين الدفاع المشروع عن النفس من قبل الفصائل الفلسطينية.

مئات المنازل المدمرة ومئات الجرحى وآلاف المصابين لا يجدون من يسعفهم ومئات المنكوبين تحت الأنقاض لا يجدون من يدفنهم وآلاف المشردين بلا مسكن ولا مأوى ولا يجدون من ينصرهم.

أكثر من 1000 شهيد تحت نيران المحتل بلا هوادة أو رحمة.. بلا ضمير أو إنسانية.. الأشلاء تنتشر بين الأزقة والطرقات.. مناظر المصابين تقشعر لها الأبدان وتهتز لها القلوب.. لكن حكامنا العرب لا يقدمون لهذه القضية إلا المزيد من الخذلان، فالحرب الصهيونية البربرية على غزة تعدت كل أشكال الوصف، فقتل الأبرياء والمدنيين يتم مع سبق الإصرار والترصد لأطفال ونساء وشيوخ، أما الناجون من الموت تحت نيران طائرات ومدفعية الكيان الصهيوني، فإنهم لا ينجون من الخوف والهلع، فماذا قدمنا لهؤلاء الأطفال؟

إننا جميعا شركاء في خذلان غزة، فقد تخلينا عن كرامتنا وعزتنا ونخوتنا، واكتفينا ببيانات الشجب والاستنكار والتنديد، تركنا حكوماتنا تنساق وراء الأجندات الأميركية التي توجه سهامها إلى ظهورنا من أجل عيون ابنتها المدللة إسرائيل.

أين الإرهاب إذن؟ هل هو ما يقدم عليه بعض الفلسطينيين من الدفاع عن أرضهم وشرفهم وأنفسهم، أم ما يمارسه الكيان المغتصب من قتل وتدمير بأسلحة محرمة دوليا؟

إننا نكرر في كل مرة تستعر فيها آلة القتل الصهيونية التصريحات والمقالات والبيانات نفسها، لكننا لم نقدم شيئا لأشقائنا، ولم نسع بإخلاص إلى تحرير «أقصانا» من براثن المحتل الغاصب.

لكننا نعلنها مدوية نحن أمة المليار مسلم، هناك الملايين من الشباب المستعدين للقيام بدورهم الأخلاقي والوطني والقومي في الدفاع عن أرضنا المغتصبة.

كفانا ذلا وهوانا، فهذا هو ما منح العدو القوة والجرأة على تكرار الاعتداءات مرة تلو الأخرى، وفي كل مرة يزداد وحشية وخسة ونذالة.

لقد ارتفعت الأصوات بالدعاء خلال الصلوات الأيام الأخيرة من شهر رمضان المبارك، وتضرعت القلوب إلى بارئنا بأن ينصر إخواننا في فلسطين ويدحر المعتدين الغاصبين، ولا نملك إلا أن ندعو حكامنا إلى البحث عن آلية فعالة تردع العدو الصهيوني وكل الدول التي تدعمه، فما نتعرض له الآن كعرب ومسلمين يحتاج الى ردود فعل شجاعة لا تقل بأي حال عما تم خلال 1973، وتأكدوا أنه إذا لم تكن ردود فعلنا قوية شجاعة تستند إلى الحق والمنطق فلن نرى إلا المزيد من التقهقر والتراجع والانكسار.. اللهم هل بلغت اللهم فاشهد.

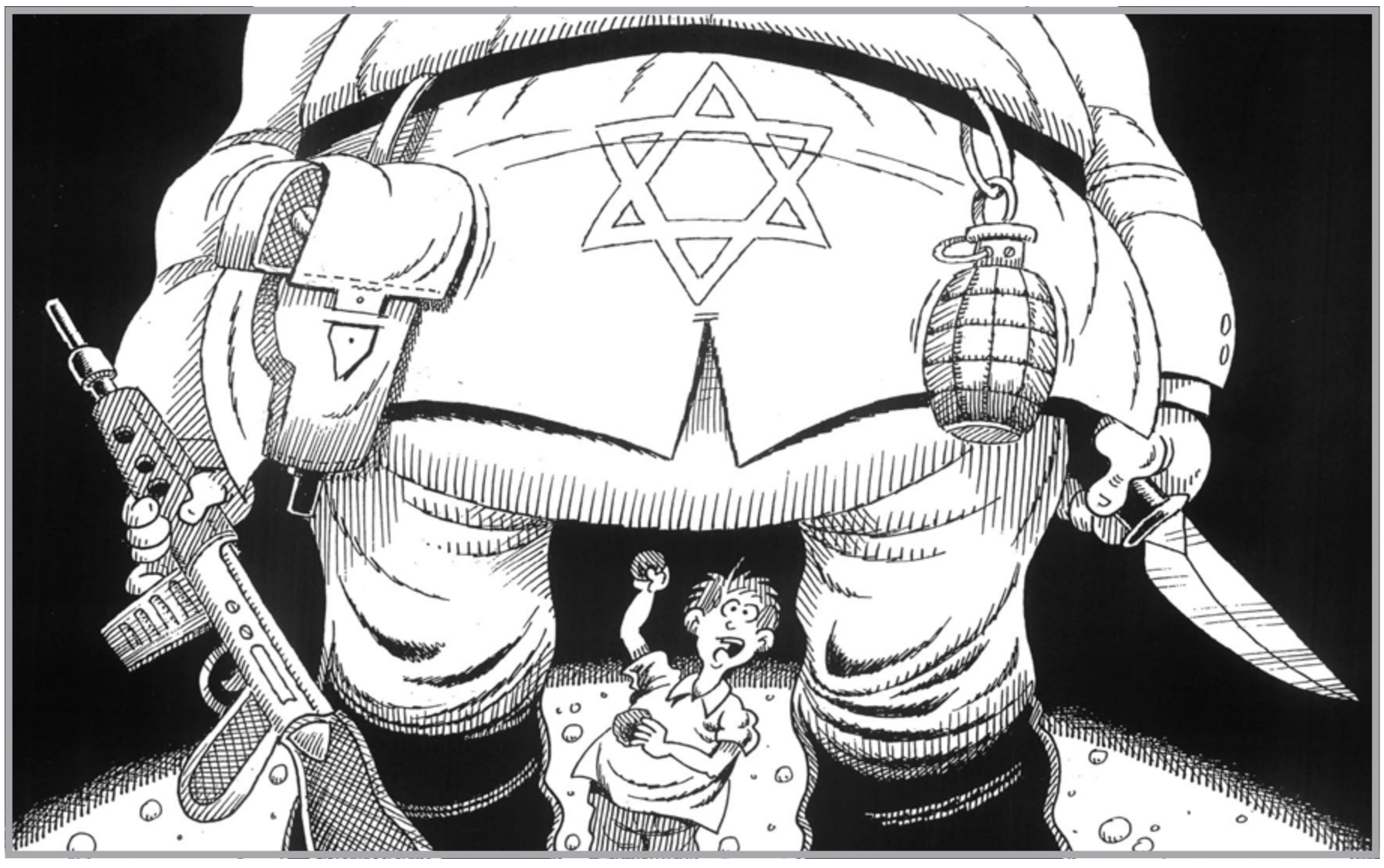

رأي

adel_alqanaie@yahoo.com
عادل عبدالله القناعي

خدعونا بمقولة «بلاد العرب أوطاني»

ضاعت سورية، ودمرت ليبيا، وقسمت العراق، وانهارت اليمن، وفقدنا مصر، ونسينا تونس، وخذلنا غزة، بالله عليكم أهذا هو حال المسلمين اليوم؟! ألا يوجد في أمتنا العربية والإسلامية رجل رشيد؟! أين دور القادة المسلمين والعرب مما يجري في الدول العربية من تفكك ودمار؟! أين دورهم مما يجري الآن على الساحة الفلسطينية وبالأخص في غزة المسلمة؟!

نعم أخي العربي والمسلم، لا تستغرب أو تتعجب، فربما سيكون الدور القادم على وطنك، فنحن بانتظار من سيؤول إليه الدور القادم في التقسيم والاستعمار الذي رسمه الغرب العفن للوصول إلى لب الوطن العربي.

فأميركا وحليفتها إسرائيل تخططان وتعملان منذ أمد طويل على نسج مخططهما العفن على الأمة الإسلامية، وذلك بتقسيم الدول العربية إلى دويلات تخدم في المقام الأول أهداف وسياسات الفكر الصهيوني، وهذا ما رسمه برنارد لويس أميركي الجنسية صهيوني الانتماء لتقسيم العالم الإسلامي عقب اتفاقية سايكس بيكو، ويهدف هذا المخطط إلى تفكيك العالم العربي إلى دويلات، عرقية ودينية ومذهبية وطائفية تخدم المصالح الصهيوأميركية، حيث وافق الكونغرس الأميركي بالإجماع عام (1983) على مشروع لويس، وتم اعتماده وإدراجه ضمن السياسات الأميركية الفعالة ذات الاستراتيجيات المستقبلية، وفعلا هذا ما نراه يحدث حاليا على الساحة العربية من حروب وفتن وانقسامات، وإن هذا المخطط اللعين يطبق وللأسف «بدقة متناهية» وبتعاون من بعض المرتزقة والخونة من العرب الذين باعوا دينهم وضمائرهم للغرب.

وهاهو الكيان الصهيوني النشاز يعيد مرة أخرى سيناريو مجزرة صبرا وشتيلا من جديد في الشجاعية، وذلك كما جاء على لسان النائب الصهيوني أفغدور فلدمان الذي بات مستغربا من فظاعة وهول المشهد، ويقول «لماذا تمت مهاجمة الشجاعية بهذه الشراسة؟! هل لأن الجنود يريدون الانتقام فقط؟!».

نعم لقد جن جنون الصهاينة عندما تم أسر الجندي الصهيوني، هم لا يعرفون ماذا يفعلون، فمقياس حربهم «اقصف بكل الطرق الوحشية، ودمر بكل السبل المتاحة، واقتل كل من يقف بوجهك»، هذه هي أفعالهم الدنيئة والخسيسة باتجاه شعب اعزل لا يملك شيئا للدفاع عن نفسه، سوى رحمة الله به.

وحين لا تصحو الضمائر العربية والإسلامية أمام بشاعة وفظاعة المجزرة الوحشية التي افتعلها الكيان الصهيوني في الشجاعية، والتي راح ضحيتها أكثر من 60 شهيداً و100 جريح، فعندئذ لابد أن نقول: خدعتمونا عندما قلتم «بلاد العرب أوطاني».

سوالف أمنية

alsraeaa1@gmail.com
اللواء متقاعد حمد السريع

عيدكم مبارك

نبارك للشعب الكويتي ولحضرة سيدي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد- حفظه الله ورعاه- والى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد والى الحكومة الكويتية والى الشعب العربي والإسلامي بحلول عيد الفطر الكريم أعادة الله علينا وعلى شعبنا بكل خير وعافية.

نبارك لوزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووكيل الوزارة الفريق سليمان الفهد والوكلاء المساعدين والمديرين العامين ومساعديهم ومديري الإدارات وقادة المناطق وكل ضباط وزارة الداخلية بعيد الفطر.

نبارك للعاملين العسكريين بوزارة الداخلية ووزارة الدفاع والحرس الوطني ممن يتواجد على رأس عمله أيام العيد بعيداً عن أسرته وأهله وأصدقائه لخدمة وطنه بعيد الفطر.

نبارك لرجال الإطفاء والإسعاف والأطباء بعيد الفطر ونشكرهم على جهودهم.

نتمنى السلامة لأبناء الشعب الكويتي من الحوادث المرورية التي تقع في كل عام بالأعياد وتتسبب بإصابات بليغة ووفيات يندى لها جبين المواطن ألما وحسرة على شباب في مقتبل العمر يصابون نتيجة الاستهتار والرعونة بقيادة السيارة.

العالمان الإسلامي والعربي يعيشان في واقع حافل بالمآسي ودماء المسلمين والعرب تسيل في غالبية الدول المضطربة.

دعواتنا ودعوات المسلمين للقادر الجبار الرحيم ان يلطف بالشعب الفلسطيني ويتوقف سفك الدماء.

سلطنة حرف

طارق بورسلي

مرض السكري.. وعمال النفط ورجال المخافر والمنشآت والجمارك

آخر الدراسات الطبية أثبتت أن العاملين بنظام المناوبة أكثر عرضة للإصابة بمرض السكري، وهذه الدراسة التي نشرتها «الأنباء» أمس وقامت بإجرائها مؤسسة طبية متخصصة تعتبر واحدة من أضخم وأوسع التجارب في هذا المجال إذ شملت الدراسة أكثر من 226 ألف شخص من مختلف أنحاء العالم كلهم يعانون من مرض السكري النوع الثاني، وفي الدراسة إشارة إلى أن العاملين بنظام المناوبة معرضون للإصابة بمرض السكري بنسبة 9٪ ولكن الدراسة أيضا تشير إلى أن هذه النسبة ترتفع بنسبة 42٪ إذا كان العامل يعمل المناوبة مرة في الليل ومرة في النهار.

في الكويت هناك عمال النفط والبترول والبتروكيماويات وكذلك رجال شرطة المخافر ورجال الإسعاف وأيضا رجال الإطفاء ورجال المنافذ في المطار أو المنافذ البحرية والبرية سواء من رجال الجمارك أو رجال الأمن مثل رجال أمن المنشآت، هؤلاء كلهم، وكما تقول الدراسة، معرضون وبنسبة 42٪ للإصابة بمرض السكري من النوع الثاني، الأمر هنا ليس عبثيا، ولكنه صادر من جهة طبية متخصصة ونشرتها صحيفة متخصصة بالشؤون الصحية للعاملين وتدعى Occupational and Environmental Medicine وبغض النظر عن هذه الدراسة التي تثبت مدى خطورة العمل بنظام المناوبات إلا أن لنظام المناوبات أيضا خطرا اجتماعيا قائما ويعرفه كل من يعمل بنظام الشفتات أو المناوبات أو الزامات كما تختلف مسمياتها، وهو أن نظام المناوبات يقتل الحياة الاجتماعية للموظف الذي يعمل بنظام المناوبة خاصة إذا كان الترتيب (يومين صباحا ويومين مساء ويومين ليلا) وهو النظام المعمول به في أغلب الإدارات العاملة بنظام المناوبات في البلد سواء شركات أو مؤسسات عسكرية تتطلب طبيعة عملها مناوبة أفرادها، طبعا هناك أمر مهم جدا وهو أن كل شركة أو إدارة حكومية أو مؤسسة عسكرية تدفع بدل نوبة أو بدل طبيعة عمل وإن اختلفت المسميات، ولكن هل تكفي مثلا مقابل أن من يحصل عليها معرض وبنسبة 42٪ بمرض السكري، لا والأهم من هذا كله هو أن بدل النوبة أو بدل طبيعة العمل يتم إلغاؤه عن الموظف في حال تقاعده، أي ان بدل النوبة يسري فقط إذا كان الموظف أو العسكري على رأس عمله، ولكن لنفرض أنه تقاعد وهو مصاب بمرض السكري، هل سيستمر في العلاج في الحكومة؟، فلم لا تتحمل تلك الجهات مسؤولياتها سواء بمبادرة منها أو بمبادرة من الحكومة او باقتراح من نواب الأمة لإدراج الموظفين العاملين في القطاع النفطي في التأمين الصحي حتى بعد التقاعد على أن تشملهم مظلة التأمين الصحي حتى بعد التقاعد؟.